

Distr.: General  
5 April 2012  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة  
الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم نسخة من الورقة المفاهيمية المقدمة لإحاطة مجلس الأمن  
والمعلقة بموضوع "عدم الانتشار ونزع السلاح والأمن النووي"، المقرر عقدها في  
١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (انظر المرفق).

أرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سوزان إي. رايس



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من  
الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة  
جلسة مجلس الأمن المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح والأمن النووي  
ورقة مفاهيمية

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، عقد مجلس الأمن مؤتمر قمة غير مسبوق بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح والأمن النووي، واتخذ القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي أعرب فيه عن تصميمه على السعي إلى تحقيق عالم أكثر أمناً للجميع وهيئة الظروف لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وأشار فيه إلى أن المجلس يساوره بالغ القلق إزاء التهديد المتمثل في الإرهاب النووي. وقد أقر ذلك القرار بضرورة اتخاذ الدول كافة تدابير فعالة للحيلولة دون حصول الإرهابيين على المواد النووية أو المساعدة التقنية. ومع اختتام مؤتمر قمة الأمن النووي الثاني في سول في نهاية شهر آذار/مارس ٢٠١٢، أصبح الوقت مناسباً لتقييم هذه الجهود الدولية ولإعادة تأكيد التزامنا بمواصلة إحراز التقدم في هذا الصدد.

وتمثل الجهود الكثيرة الثنائية والمتعددة الأطراف المبذولة منذ عام ٢٠٠٩ جزءاً من نهج شامل يرمي إلى تقليص الخطر النووي ومخاطره على الصعيد العالمي. فالتهديدات ملحة وحقيقية، ودور مجلس الأمن الذي يؤديه في التصدي لهذه المخاطر دورٌ فريد من نوعه ولا يمكن الاستغناء عنه.

وخلال شهر نيسان/أبريل ٢٠١٢، استدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد جلسة لمجلس الأمن بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح والأمن النووي بهدف تجديدهم الاهتمام المجلس وعزمه على التصدي لهذه القضايا الهامة. وسيكون الغرض من هذه الجلسة هو إبراز الجهود المبذولة والتقدم المحرز في الآونة الأخيرة على الصعيد العالمي فيما يتعلق بمكافحة التهديد المتمثل في الانتشار والإرهاب النوويين؛ وتسليط الضوء على المصالح المشتركة على نطاق واسع والمسؤوليات المتأزرة تجاه التصدي لهذه المخاطر؛ وتأكيد الخطوات المتخذة لتقليص الخطر النووي.

وستتيح هذه الجلسة لأعضاء المجلس الفرصة لتأكيد أهمية بذل الجهود العاجلة لتأمين المواد النووية في أنحاء العالم، ولحشد الدعم لأغراض وضع أفضل الممارسات في مجال الأمن النووي وتبادل تلك الممارسات. وينبغي للمجلس أن يؤيد أعمال مؤتمر قمة الأمن النووي وأن يحث الدول على الالتزام بتحسين الممارسات المتبعة في مجال الأمن النووي.

وستتيح الجلسة أيضاً الفرصة لإقرار التقدم المحرز من خلال المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، ولدعم المقترح المقدم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتنظيم مؤتمر دولي في عام ٢٠١٣ لتعزيز التنسيق والتكامل فيما بين الأنشطة المضطلع بها في مجال الأمن النووي.

وسيصبح المجلس قادراً على إعادة تأكيد دعمه لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك دورها في تنفيذ ضمانات فعالة، وفي تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض الآمنة والمأمونة والسلمية، وتأكيد أهمية الأمن النووي الفعال. كما سيتيح الفرصة لتأكيد أهمية تنفيذ كل دولة من الدول الأعضاء لقراره ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بطرق من بينها إعادة تأكيد الالتزام بأعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ وجهودها المبذولة لتحسين قدرات الدول على منع الجهات الفاعلة من غير الدول من نشر أسلحة الدمار الشامل والمواد المتصلة بها ووسائل إيصالها.

وبالإضافة إلى ذلك، ستقيم الجلسة العديد من الإنجازات المحققة على مدى السنوات الثلاث الماضية، بما يشمل جملة أمور من بينها مؤتمرات قمة الأمن النووي، ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، واتخاذ القرار ١٩٧٧ (٢٠١١) الذي يمدد ولاية اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ لمدة ١٠ سنوات، وبدء نفاذ المعاهدة الجديدة لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وتنفيذها بنجاح، والإسهامات المحققة في مجال عدم الانتشار من خلال التقدم المحرز في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وتوسيع نطاق الشراكة العالمية خارج حدود ولايتها الأصلية، والتصديقات الإضافية على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ٢٠٠٥، واعتماد الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي مؤخراً، وقيام المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بإنشاء وحدة لمكافحة الإرهاب الإشعاعي والنووي، واجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى المتعلق بالأمان والأمن النوويين المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.